مقارنة بين المعونة الأمريكية لمصر وإسرائيل

الاهرام فى ١٩٩٣

(٣)

من النتائج غير المتوقعة للخلاف بين أمريكا واسرائيل حول قرض العشرة بلايين دولار لتوطين المهاجرين السوفيت أن انكشفت كثير من خبايا اسرائيل التى كانت غير معروفة أو غير واضحة فيما سبق.

فقد بدأت الصحافة الأمريكية المتخصصة فى ذلك الوقت فى نشر كثير من الوثائق والاحصائيات الجديدة عن هذا الموضوع.

والمفاجأة فيما نشر ليس فى إبراز قدرة اسرائيل على التحكم فى الكونجرس الأمريكى ـ فهذا متوقع لأسباب سياسية معروفة ـ ولكن الجديد هو الإستراتيجية الفنية المتطورة والمعقدة التى تستخدمها اسرائيل للحصول على المعونة الأمريكية بالحجم والشكل والتوقيت الذى ترغبه.

وفى ضوء المعلومات الجديدة أصبح من الممكن أن نقارن بين المعونة الأمريكية لمصر واسرائيل. ويجدر بمصر أن تدرس الاستراتيجية الإسرائيلية بعناية إذ أنها تقدم نموذجا فنيا يمكن أن يحتذى به لتحسين المعونة الأمريكية لمصر، خاصة وأن بعض لجان الكونجرس الأمريكى كانت تنتقد فاعلية المعونة الأمريكية لمصر، وأبدت مصر رغبتها فى التفاوض لتطويرها.

وتحصل إسرائيل ومصر على أكثر من نصف ميزانية المعونة الأمريكية الخارجية بأكملها.

ولذلك فإن المقارنة بين المعونة للبلدين تتم دائما سواء فى الكونجرس أو الإدارة الأمريكية، بل أن اسرائيل نفسها تقوم بهذه المقارنة لتبرر مطلبها الدائم بأن تعامل «معاملة خاصة» بالقياس إلى مصر بالنسبة لحجم أو شكل أو توقيت المعونة لها.

وقد لا يتاح لمصر أن تطلب «معاملة خاصة» بالقياس الى اسرائيل لأسباب سياسية، ولكنه من الجائز أن تطالب ـ على الأقل ـ بالمعاملة بالمثل من النواحى الفنية.

والآن إلى عرض مكونات الإستراتيجية الإسرائيلية ومقارنة المعونة الأمريكية لمصر واسرائيل.

أولا ـ تدفع المعونة الأمريكية لاسرائيل نقداً ومقدماً :

تبدأ السنة المالية للحكومة الفيدرالية الأمريكية فى أول أكتوبر من كل عام.

وفى هذا اليوم نفسه تتسلم اسرائيل شيكا مسحوبا على الخزانة الأمريكية بقيمة المعونة الأمريكية عن العام التالى بالكامل. وبعد إيداع الشيك فى حسابها تقوم اسرائيل بشراء أذون الخزانة الأمريكية بنفس المبلغ فى نفس اليوم. وبذلك فإن اسرائيل تحصل على معونتها نقدا فى أول يوم من السنة المالية ويضاف إليه فوائد أذون الخزانة على هذه المعونة طول العام. وعلى سبيل المثال يقدر حجم الفائدة المكتسبة على المعونة الأمريكية لاسرائيل مبلغ ١١٠,٧ ملايين دولار بداية من أول أكتوبر سنة ١٩٩١.

أما المعونة الأمريكية لمصر فمعظمها عينى ويدفع على مدار السنة المالية، ويحصل على معظمها المصدرين الأمريكيين مقابل سلع وخدمات تصدر من أمريكا لحساب مشروعات محددة مسبقا. والاستثناء الوحيد هو مبلغ ١١٥ مليون جنيه تدفع نقدا لمصر ويقوم الكونجرس أحيانا برفض دفعها ـ لأسباب سياسية ـ كما حدث من عامين.

ثانيا ـ تخصص المعونة الأمريكية لاسرائيل فى أشكال متنوعة ومتناثرة مما يصعب تجميعها :

تدرج المعونة الأساسية لاسرائيل ـ مثل باقى الدول التى تتلقى المعونة ـ تحت ميزانية واحدة مخصصة للمعونة الخارجية.

ولكن اسرائيل استطاعت أن تخصص معونات إضافية أخرى عديدة تحت ميزانيات وبنود أخرى لاتمت للمعونة الخارجية بصلة،

حتى أن صحيفة النيويورك تايمز أشارت إلى أنه يصعب تجميع الأرقام المخصصة للمعونة الإسرائيلية. وتقدير الحجم الحقيقى لها. وتتخذ اسرائيل عدة أساليب لتحقيق هذا الغموض.

أولها: أن بنود المعونة تدرج فى أوقات مختلفة دون ارتباط بعضها ببعض.

وثانيها: أن هذه البنودتلحق بالميزانيات الأمريكية الداخلية حتى لاينكشف أمرها، وكما يقال فإنها تخفى بين طيات هذه الميزانيات.

وثالثا: أن المبالغ الاضافية المخصصة تقسم إلى مبالغ صغيرة وتلحق ببنود متناثرة حتى لا تثير الانتباه من حيث حجمها.

ورابعا: إذا توقعت اسرائيل أية اعتراضات من الاداراة الأمريكية لأى من هذه البنود فإنها تلحقها بإحدى التشريعات الهامة التى ترغب الإدارة الأمريكية فى إقرارها، وبالتالى تضمن اسرائيل أن طلبها لن يرفض باستخدام الفيتو حيث يتطلب القانون الأمريكى إقرار التشريعات برمتها وليس كل بند على حدى. وكمثال فإن مؤيدى اسرائيل فى الكونجرس فى خلافهم مع الرئيس بوش حول ضمانات العشرة بلايين دولار كانوا يخططون لإلحاقها بميزانية المعونة الخارجية لذلك العام، وبذلك يرغمون الرئيس على الاختيار بين الموافقة عليها أو استخدام الفيتو وما يعنيه هذا من قطع المعونة الخارجية عن جميع دول العالم بما فيها مصر.

وهذه مخاطرة يصعب على مصر أن تقبلها. ونتيجة لهذه الأساليب فإن المعونة الإسرائيلية تقسم على عشرات بل مئات البنود حتى أن صحيفة «وول ستريت جورنال» حصرت عشرين بندا منها فقط ثم ذكرت أن بقية البنود أحجامها صغيرة أو يصعب حصرها أو لم تكتشف بعد.

وبالمقارنة فإن المعونة الأمريكية لمصر تتكون من أربعة بنود أساسية.

أولها ملحقة بميزانية المعونة الخارجية إلا فى حالة الاستثناء القصوى. ويتم إقرارها فى أوقات متقاربة، ومن السهل حصرها ومتابعتها والرقابة عليها.

ثانيا : حجم المعونة الأمريكية لإسرائيل المعلن أقل من حجمها الفعلى، فحسب التقارير الرسمية تحصل اسرائيل على معونة قدرها ٣ بلايين دولار سنويا، حتى أن الرئيس بوش بنفسه استخدم هذا الرقم عندما قال ان كل مواطن اسرائيلى يتلقى ألف دولار كمعونة أمريكية. وتقول صحيفة «النيويورك تايمز» أن الرقم الفعلى هو أربعة أو خمسة أضعاف ما ذكره الرئيس بوش.

بينما نشرت صحيفة «الوول ستريت» جورنال احصائية تقول أن الحجم الحقيقى للمعونة هو ٥,٤١٤ بلايين دولار وليس ثلاثة بلايين دولار، وأن اسرائيل حصلت فعلا على ٧٧ بليون دولار معونة ما

بين أعوام ١٩٦٧ و ١٩٩٠ والمتوسط السنوى هو ٥,٩٢٣ بلايين دولار!!

وحتى نفهم كيف تحصل اسرائيل على هذا المبلغ يلزم أن نوزع المعونة على بنودها المتنوعة والمتناثرة والتى بدأت تتضح. ولنبدأ بالمعونة العسكرية لعام ١٩٩١ وتقسم كالآتى :

المعونة العسكرية الأساسية ١,٨بليون دولار + الفائدة المكتسبة على هذه المعونة ٣٤ مليون دولار + منحة صفقة الطائرات «١٥ ـ ف» ١٥٠ مليون دولار + تكلفة تخزين المعدات العسكرية الأمريكية بإسرائيل ١٠٠ مليون دولار + منحة فائض معدات عسكرية عشرة ملايين دولار + منحة لتطوير صواريخ آرو ٤٢ مليون دولار + منحة فائض معدات عسكرية أخرى ٧٠٠ مليون دولار + منحة لتطوير ميناء حيفا ١٥ مليون دولار.. والمجموع للمعونة العسكرية هو ٢,٩٢٢ بليون دولار، وليس ١,٨بليون دولار كما يعلن رسميا.

أما المعونة الإقتصادية فإن بنودها أعجب وتشمل : المعونة الإقتصادية الأساسية ١,٢بليون دولار + الفائدة المكتسبة على هذه المعونة ٣٦مليون دولار + تعويضات عن خسائر حرب الخليج ٦٥٠ مليون دولار + مساعدات لاجئين ٤٥ مليون دولار + منحة لتغطية تكلفة المعونة الاسرائيلية لدول العالم الثالث ٧,٥ مليون دولار !! + منحة لبرنامج التعاون مع العرب ٣,٥ مليون دولار + ضمانات لقروض الاسكان ٤٠٠ مليون دولار + منحة لتخزين بترول احتياطى

لاسرائيل ١٥٠ مليون دولار. والمجموع للمعونة الإقتصادية هو ٢,٤٩٢بليون دولار وليس ١,٢بليون دولار كما يعلن رسمياً.

وتشمل الأرقام السابقة المعونة الحكومية فقط، ولاتشمل:

(أ) التبرعات الأهلية وتصل مابين واحد واثنين بليون دولار، تعفى من الضرائب وتتحمل الخزانة الأمريكية خسارة هذه الضرائب.

(ب) السندات الإسرائيلية التى يشتريها مؤيدو إسرائيل وتبلغ ١٦ بليون دولار تعفى من الضرائب وتتحمل الخزانة الأمريكية خسارة هذه الضرائب.

(جـ) الضمانات الأمريكية لقروض اسرائيل، ومثالها الديون العسكرية التى تم بيعها للبنوك الخاصة. وتتحمل الخزانة الأمريكية تكلفة ضمانات هذه الديون الخاصة.

وبالمقارنة فإن مصر تحصل على معونة أمريكية معلنة قدرها ٢,٥ بليون دولار لعام ١٩٩٠ بينما حصلت فى الواقع على مبلغ أقل من ذلك. لأن المعونة تخصص لمشروعات معينة وإذا لم تنفذ هذه المشروعات فان المخصصات ترحل للأعوام المالية التالية. وللأسف لايوجد لدى احصائيات عن الرقم الحقيقى للمعونة الفعلية لمصر. وتوزع المخصصات المصرية على أربعة بنود رئيسية، وهى المساعدة العسكرية الأساسية والمساعدة الإقتصادية الأساسية وقرض لاستيراد الحبوب الأمريكية وضمانات لاستيراد السلع الأمريكية الأخرى.

ثالثاً ـ تدرج المعونة الأمريكية لإسرائيل كقروض فى البداية ثم تتحول إلى منحة لا ترد عندما تستحق:

تدرج معظم مخصصات المعونة الأمريكية لإسرائيل تحت عنوان «قروض» رغم أنها لاتكون كذلك. والسبب ببساطة أن القروض لاتخضع للمتابعة والرقابة بواسطة الكونجرس أو الإدارة الأمريكية بينما تخضع المنح لهذه الرقابة.

وبمجرد أن يحق سداد هذه «القروض» يحولها الكونجرس فجأة إلى منح لاترد. والنتيجة أنه تم تحويل مبلغ ١٦,٤بليون دولار من قروض إلى منح لاترد ما بين عامى ١٩٧٤ و١٩٨٩. وفى نفس الوقت استطاعت اسرائيل أن تتجنب المحاسبة أو الرقابة من أي سلطة أمريكية. وكان لها حق اختيار استخدام هذه المعونة كيفما تشاء ومتى تشاء بدون رقيب أو حسيب.

والدليل على ذلك هو أن تقرير المتابعة السنوى للكونجرس الأمريكى عن المعونة لاسرائيل عن عام ١٩٩٠ بأكمله كان عبارة عن صفحة فلوسكاب واحدة!!

واذا نظرنا إلى مصر فسوف نجد أن الكونجرس قد ألغى القرض العسكرى إليها وقدره ٦,٥بلايين دولار بعد مجهودات شاقة من الحكومة المصرية خلال أزمة الخليج. وتبقى الديون الإقتصادية وقدرها حوالى ٥,٥ بلايين دولار دون أن تلغى أو تحول إلى منحة

لاترد رغم أن الحكومة الأمريكية قامت بمجهود يشكر لإلغاء نصف الديون المصرية لدى حكومات الدول الأخرى بنادى باريس.

والمعونة الأمريكية لمصر تخضع للرقابة قبل صرفها وبعده. فهى تخصص لمشروعات يتم الموافقة عليها مسبقا وبشروط تتطلب شراء المعدات والآلات والخدمات والنقل من مصادر أمريكية مهما كانت الأسعار، أو الشروط أو النوعية. وتدفع المعونة لمصدرى هذه السلع والخدمات وهم بالطبع من الأمريكيين.

وبالتالى فإن حرية مصر فى استخدام هذه المعونة محدودة، بل ويعاد انفاق هذه المعونة فى أمريكا نفسها، وبذلك تفقد تأثيرها على الإقتصاد المصرى.

رابعاً : مستقبلية المعونة الأمريكية لإسرائيل مضمونة :

هناك إحتمالات بأن المعونة الأمريكية للعالم الخارجى لن تستمر فى المستقبل بشكلها الحالى لأسباب سياسية واقتصادية نابعة من أمريكا نفسها.

وفى استقصاء تم منذ شهور اعترض أكثر من ٦٠٪ من الأمريكيين على أية معونة خارجية واعترض ٤٦٪ منهم على أية معونة لاسرائيل نفسها. واسرائيل تعلم ذلك وتستعد له، ولذلك فإن شعار اسرائيل الآن هو «التعاون» وليس «المعونة». وبدأت فعلاً فى اتخاذ الخطوات الفنية اللازمة لتنفيذ هذا الشعار وضمان التعاون الأمريكى.

ومن الأمثلة على ذلك، التحول من «القروض» إلى «ضمانات» لهذه القروض حتى تستطيع اسرائيل دخول سوق المال العالمى للاقتراض بفائدة منخفضة وعلى آجال طويلة. وبدأت اسرائيل أيضا تحصل على «مقابل» بدلا من «منحة» مثل مقابل تخزين الأسلحة الأمريكية فى اسرائيل، وكذا الدخول فى مشاريع مشتركة مثل مشروع تطوير الصواريخ، وكذلك تطوير العلاقات التجارية مع أمريكا والحصول على امتيازات للتصدير أو الاعفاءات من الجمارك أو الضرائب وتشجيع الاستثمار الأمريكى المباشر أو غير المباشر فى اسرائيل بل وزيادة الاستثمارات الإسرائيلية فى أمريكا.

هذه الخطوات ستضمن لاسرائيل مستقبلية المعونة أو التعاون الأمريكى.

أما فى مصر فقد يكون من المناسب الآن أن نتساءل : وماذا نفعل لو انقطعت المعونة الأمريكية؟